المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي

UNDEF
The United Nations Democracy Fund

FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تدني نسبة المشاركة في الانتخابات وكيف يمكن زيادة هذه النسبة بطرق فعالة

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تدني نسبة المشاركة في الانتخابات وكيف يمكن زيادة هذه النسبة بطرق فعالة

ورقة سياسات

عبيدة السرحان

محامي حاصل على الشهادة من جامعة آل البيت بالأردن وأيضا ناشط حقوقي و مجتمعي وباحث في شؤن حقوق الإنسان، شاركت في الكثير من الدورات والتدريبات المتعلقة في المواضيع السياسية و الاقتصادية و القانونية والاجتماعية ومن خلال هذه الدورات ناقشت العديد من صناع القرار وقمت بكتابة العديد من أوراق السياسات بالإضافة إلى مشاركتي بالعديد من حملات كسب التأييد ومناقشة نواب في هذه الحملات. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

تشمل المشاركة السياسية صورًا متعددة، أبرزها انتخابات المجالس النيابية التي تنقل صوت المواطنين إلى الجهات الصانعة للقرار وتراقب أداء الحكومة وتشرع القوانين. في الأردن، تعطلت هذه المجالس خلال أزمة كوفيد، مما منح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة في اتخاذ القرارات دون تشاور، مما يقلل من الديمقراطية. ورغم إجراء انتخابات في الأردن أثناء الجائحة، كانت نسبة المشاركة منخفضة خوفًا على الصحة، حيث تراجعت من 36% في 2016 إلى 29.90% في 2020 وفقًا للهيئة المستقلة للانتخاب[1]، ما يدل على ضعف المشاركة السياسية ويشير لضرورة تأجيل الانتخابات أو اعتماد طرق إلكترونية للتصويت لضمان صحة المواطنين خلال الجائحة. تعتبر الانتخابات أساسية لتعزيز الديمقراطية وتطوير الأوطان، حيث إن إدراك الناخب لأهمية صوته في تغيير مصير الشعب يشجع على المشاركة. المشاركة السياسية تنبع من اختيار الناخب للأجدر لتطوير السياسة وتعزيز الديمقراطية. ومع ذلك، فإن الانتخاب وحده لا يحقق الديمقراطية الكاملة، التي تتطلب شروطًا مؤسساتية وقانونية وثقافية وسياسية ليتمتع المواطنون بحقوقهم الانتخابية بشكل فعال.[2] إذًا، المشاركة الانتخابية تعني أن المواطن يدرك أهمية دوره والتزامه تجاه العملية الانتخابية، وأنه يعرف كيف يختار المرشح صاحب البرنامج الانتخابي الأجدى له، ويحدد أولوياته وفقًا لطموحاته ورؤيته الخاصة.[3]

شهدت الحياة النيابية في الأردن ست مراحل أساسية:

1. ما قبل الإمارة (1920): المجلس الإداري التشريعي.
2. بدايات تأسيس الإمارة (1923-1927): مجلس الشورى بتعيين أعضائه.
3. عهد الإمارة (1928-1946): المجلس التشريعي، حيث وُضع القانون الأساسي للدولة، وتم دمج المجلس التنفيذي والتشريعي. كان للمجلس وظيفتان: الرقابة والتشريع دون اقتراح قوانين أو رقابة على المعاهدات الدولية.
4. عهد المملكة (1947-1974): المجلس النيابي كجزء من مجلس الأمة، حيث تم تعديل الدستور لزيادة دور مجلس النواب في التشريع والرقابة، بما في ذلك اقتراح القوانين وإقرارها، مراقبة الحكومة، وفرض الضرائب. لم يسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات.
5. المجالس الوطنية الاستشارية (1978-1984): أُنشئت لسد الفراغ الدستوري بعد احتلال الضفة الغربية، وكان أعضاؤها معينين.
6. عودة المجلس البرلماني (ما بعد 1984): سُمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات، وزاد عدد الأعضاء. شهدت هذه الفترة تدنيًا في المشاركة الانتخابية، حيث بلغت أعلى نسبة تصويت 56.5% في 2010 وتدنت إلى 29.9% في 2020. تم إنشاء لجنة إصلاح سياسي لتحسين المشاركة، وقامت بتعديل قانون الانتخاب وقانون اللامركزية، مما سيشهد مشاركة أكبر للأحزاب في انتخابات 2024، مع تخصيص مقاعد للأحزاب.[4]

وفي هذا الإطار تطرح الورقة عدد من الاستراتيجيات للتعامل مع هذه القضية وآلية تنفيذها وأهميتها:

1. نشر الوعي بين الناخبين والمرشحين عن العملية الانتخابية وأهميتها لتحسين عملية صنع القرار والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدورها تؤثر في حياة المواطنين والوطن ككل.

تعتبر الانتخابات من الحقوق السياسية التي يمارسها المواطن وهي أيضًا تدل على الديمقراطية، وفي الأردن تنظم الانتخابات كل أربع سنوات ومجلس النواب هو أحد أطراف السلطة التشريعية المكونة من النواب والأعيان، والذي يدل على أهمية مجلس النواب هو أن الدستور الأردني ينص على أن نظام الحكم هو ملكي دستوري نيابي ملكي وراثي وتعتبر السلطة التشريعية هي إحدى السلطات القادرة على صناعة القرار وإصدار القوانين الجديدة أو تعديلها وهذه القرارات التي تصدر أو القوانين سوف يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي في المواطنين ولذلك عندما تنظم الانتخابات يجب أن يتم اختيار الشخص الذي يكون له برنامج انتخابي واضح ويكون شخصًا قادرًا على أن يمثلنا داخل مجلس النواب

ويجب أن تعمل الهيئة المستقلة للانتخاب وأيضًا مؤسسات المجتمع المدني على زيادة الوعي بالمشاركة وأهميتها، وبأن صوت الناخب يشكل فارقًا، إذ يمكن أن يغير شيئًا، وأيضًا على الهيئة توعية المرشح بأهمية برنامجه الانتخابي وأيضًا يجب أن يوضح للمرشح والناخب المهام التي يقوم بها مجلس النواب، وإعطاؤهم برنامجًا تدريبيًا (محاكاة للأدوار التي يقوم بها مجلس النواب)، ومدى أهمية هذا المجلس للدولة ككل، وأن يتم شرح للناخبين آلية التصويت الصحيحة لكي يحسب صوته بدلًا من إلغائه بسبب خطأ في التصويت، ويجب أيضًا أن نحذر الناخبين من المال الأسود وأن المرشح الذي يصدر عنه هذا التصرف هو شخص غير كفؤ لتمثيلنا وأنه سوف يكون ذا ضرر على المواطنين داخل هذا المجلس وأنه شخص فاسد

وإذا تم نشر التوعية عن الانتخابات ووصلنا إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين فيمكن أن نتحدث معهم عن أهمية الانتخابات، وعن طريقة التصويت وهذا سوف ينعكس إيجابيًا على الانتخابات وسوف يزيد من المشاركة الانتخابية وأيضًا سوف يتم اختيار الشخص الكفؤ من قبل الناخب للشخص الذي سوف يمثله في مجلس النواب القادر على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة والنهوض بها

2. مشاركة المغتربين الأردنيين في العملية الانتخابية

لعل أهم دعائم الديمقراطية التي بدأت تتجذر تباعًا في التاريخ الإنساني هي قاعدة الشمول والاتساع لجميع الفئات والشرائح ومكونات المجتمع في أي دولة، ما ينعكس على شرعية النظام فيها لأنه يمثل أكبر فئة من المواطنين، وبالتالي يحقق الاستقرار وتصبح هنالك بيئة قابلة للازدهار والتقدم، وأيضًا يعتبر النظام هو المتحكم في زمام السلطة بين المكونات المجتمعية كافة، لذا فإن حرصه على تمثيل جميع الفئات الاجتماعية للمجالس البرلمانية عن طريق الانتخابات الدورية النزيهة من خلال الحق الأسمى الذي ترسخ في عمق الديمقراطية، وهو التصويت بحيث يختار الناس من يمثلهم بنقل مسار التحول الديمقراطي إلى مسارات ذات توافقية أعلى، ما ينعكس على حالة ترسيخ العملية البرلمانية وكقاعدة خارجيًا مع وجود ضمانات تؤكد وصول الجميع إلى مراكز الاقتراع تجعل من الحالة الديمقراطية داخليًا وخارجيًا تتسم ولو مبدئيًا في رغبة النظام في تعزيز حالة الانتماء الوطني، ما ينعكس على الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء في أي مكان للوطن الأم الذي يجمع مواطنيه تاريخ، ومستقبل، ومصير واحد.

وإذا رجعنا إلى قانون الانتخاب الأردني الذي نص على أنه (حق لكل مواطن أردني يصوت ما دام وصل لعمر 18 وهو السن القانوني)[5] ونلاحظ من هذه المادة أن هنالك قيدًا واحدًا على التصويت وهو السن القانوني، أي إن مكان الإقامة للمواطنين لا يحول بينه وبين التصويت وهو نفس الأمر الذي نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1976 المصادق عليه من الأردن، حيث نصت المادة 25 من هذه الاتفاقية على: «يكون لكل مواطن دون أي تمييز الحقوق التالية:

أ. أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم

ب. أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري تضمن به التعبير الحر عن إدارة الانتخابات».[6]

وعلى الهيئة المستقلة للانتخاب أن تقوم بوضع بكل سفارة أو قنصلية صندوق للاقتراع للأشخاص الذين يريدون أن يدلوا بأصواتهم وهذا الشيء سوف يزيد من المشاركة السياسية وأيضًا على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تقوم بعمل موقع إلكتروني أو صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي وتقوم بنشر البرامج الانتخابية لكل ناخب لكي يكون للمغترب اطلاع كامل على البرامج الانتخابية الموجودة وأسماء المرشحين وهذا يساعدهم على اختيار المرشحين

بلغ عدد المغتربين الأردنيين حتى عام 2022 ما يقارب 2 مليون موزعين على حوالي 70 دولة بنسب متنوعة: 75% دول الخليج، و 25% دول العالم.[7] وعند مشاركة المغتربين في الانتخابات سوف تتم زيادة المشاركة الانتخابية وسوف يكون هنالك شعور في الانتماء والفخر للمواطن المغترب عن بلده الأم ويعزز فيه روح المشاركة. ومن الدول التي سبق لها أن سمحت للمغتربين بتصويت: لبنان مصر

3. التصويت الإلكتروني

هي الطريقة التي تتيح للناخب أن يدلي بصوته من خلال أدوات التكنولوجيا الرقمية الحديثة، حيث لم تعد الانتخابات مقصورة على الذهاب إلى مراكز الاقتراع ومباشرة التصويت بأوراق تقليدية ووضعها في صندوق خاص، فهنالك تجارب للعديد من الدول أثبتت أن المواطنين يباشرون حقهم في التصويت بطرق متعددة وسهلة وبسيطة، ويشمل التصويت الإلكتروني كل مراحل العملية الانتخابية من التسجيل والتصويت حتى إعلان النتائج ومن أي مكان يختاره الناخب، وقد أصبحت هذه الطريقة منتشرة في عدة دول مثل: فرنسا، كندا، سويسرا، إستونيا، هولندا

وآلية التنفيذ هو أن يتم وضع بعض القوانين التي تنظم العملية الانتخابية بواسطة الوسائل الإلكترونية ونحن الآن في عصر إلكتروني يجعل كل شخص قريبًا، فلا يهم بعد المسافة وهذا الشيء أيضًا سوف يسهل على المغترب أن يصوت وأيضًا يساعد ذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت وهم في منازلهم ويساعد التصويت الإلكتروني على زيادة المشاركة في العملية الانتخابية وأيضًا التقليل من الميزانية التي تصرف على الانتخابات

4. إطالة المدة المتاحة للتصويت

مدة الانتخابات حسب ما تم النص عليها في القانون هي يوم واحد، من الساعة السابعة صباحًا إلى الساعة السابعة مساءً مع إمكان التمديد إذا كانت نسبة المشاركة متدنية[8] لكن نأمل أن يتم التعديل على قانون الانتخابات لإطالة مدة التصويت بما يؤدي إلى زيادة نسبة التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية، لأن يومًا واحدًا لا يكفي لأن هناك بعض الأشخاص قد يكونون مشغولين في هذا التوقيت أو مرضى وبهذه الحالة يفقد حقه من المشاركة الانتخابية.

5. تسهيل تأسيس الأحزاب لتشمل مختلف طبقات واتجاهات المجتمع

نشرت الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/4/14 في عددها الصادر يوم الخميس، قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022.

وكان قد أبقى القانون خلال مناقشات مجلس الأمة بشقيه (النواب والأعيان) نسبة 20% في الأحزاب لكل من الشباب (18-35 سنة) والمرأة، مهلة «سنة واحدة» الممنوحة لتوفيق أوضاع الأحزاب القائمة، إضافة إلى العودة إلى شرط حضور «الأغلبية» بدلًا من «ثلث» الأعضاء المؤسسين عند انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب، ومنع انسحاب الأحزاب من التحالفات خلال الانتخابات النيابية، وهو ما يتوافق تمامًا مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

وكان مجلس الأعيان، قد أعاد القانون خلال المناقشات إلى مجلس النواب، بعد مخالفته بعدد من مواد القانون.

ويشترط مشروع القانون على الأحزاب المؤسسة قبل نفاذ القانون توفيق أوضاعها خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه، وذلك بعقد مؤتمر عام تتوافر فيه شروط المؤتمر التأسيسي، وبخلاف ذلك يتم حل الحزب، بحيث لا يقل الأعضاء المؤسسون للحزب عند انعقاد مؤتمره التأسيسي عن ألف شخص، يمثلون 6 محافظات على الأقل، بواقع 30 شخصًا على الأقل من كل محافظة، وأن لا تقل نسبة الشباب والمرأة عن 20%، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن لا يقل الحضور الفعلي عن أغلبية الأعضاء المؤسسين

يجب أن تكون هنالك مشاركة ودور للأحزاب داخل مجلس النواب لأن الحزب لا يتكلم عن شخص وإنما هو يعبر عن إرادة مجموعة من الأشخاص الذين اتفقوا على فكر وأيديولوجية معينة.[9]

وفي هذه الحالة نجد أن الأردن يعمل على النهوض بالتطور الديمقراطي وفتح المجال للأحزاب، وفي انتخابات 2024 سوف يكون هنالك نسبة للأحزاب في مجلس النواب وهذا حسب ما جاء بلجنة الإصلاح السياسي، فإذا طبق هذا بشكل سليم فسوف يزيد من المشاركة السياسية

التجارب الدولية التي قامت باقتراح وتطبيق أفكار وإستراتيجيات لزيادة المشاركة الانتخابية وحل مشكلة التدني:

1. إستونيا

أُستحدث نظام التصويت الإلكتروني كقناة إضافية للتصويت في عام 2005، وحظي بثقة واسعة منذ البداية. وإستونيا بلد خالٍ من الصراعات، تتمتع بقدر كبير من الثقة بمؤسساتها. وقد صاحب الأخذ بالتصويت الإلكتروني برنامج أوسع لنقل مؤسسات البلاد إلى العصر الرقمي. بل إن هجمات القرصنة الضخمة التي تعرضت لها البنية التحتية للحكومة الإلكترونية في إستونيا قبل انتخابات 2007 لم تستطِع تقويض هذه الثقة. وفي انتخابات عام 2011، أدلى بـ24% من الأصوات عبر الإنترنت.

2. مصر

يكفل الدستور المصري حق المشاركة في الانتخابات للمواطنين المغتربين في الخارج، ويشارك المصريون في كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من خلال السفارات والقنصليات، في عام 2012 شارك نحو 500 ألف مواطن ومواطنة في الانتخابات الرئاسية المصرية مع العلم بأن الطريقة التي كانت معتمدة في هذه الانتخابات كانت أن يقوم الناخب بملء استمارة بياناته قبل أن يحصل على حق التصويت، أما في عام 2014 فقد أتيحت الفرصة أمام كل المواطنين المصريين المقيمين في الخارج للذهاب إلى صناديق الاقتراع دون الحاجة إلى ملء استمارة بيانتهم بل فقط من خلال بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر الخاص بالمواطن حتى وإن لم يكن مقيمًا شرعيًّا في البلد المقيم بها ولا توجد أرقام دقيقة حول عدد المشاركين، نجحت الإدارة المصرية في ظل جائحة كورونا في تيسير مشاركة المصريين في الخارج في الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب المصري التي جرت في تشرين الأول-كانون الأول 2020، من خلال تشكيل 140 لجنة انتخابية في مقر السفارات والقنصليات المصرية في الخارج لاستقبال أوراق الاقتراع التي تم إرسالها، عبر البريد السريع وتنظيم سجل الناخبين من خلال البريد الاعتيادي والتسجيل الإلكتروني عبر إدخال الرقم القومي المكون من 14 رقمًا، في موقع الهيئة الوطنية للانتخابات، منذ عام 2015 تعنى وزارة الهجرة المصرية بمتابعة ملف المغتربين المصريين وكل ما يتعلق بهم، وقد أطلقت الوزارة عددًا من المبادرات التي تفتح قنوات التواصل مع المغتربين المصريين وتعمل على ربطهم بوطنهم الأم، وفي هذا السياق تعمل الوزارة في هذه الفترة على حث وتشجيع المواطنين المصريين في الخارج للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة لعام 2024.

3. الكويت

نجحت دولة الكويت في الانتخابات التي قامت بها في الرابع من ديسمبر من عام 2020 والتي كانت نسبة الاقتراع فيها هي 58.36 وكان عدد المرشحين 200 وعدد أصوات الناخبين 835 ألفًا، لاختيار 50 عضوًا، وقد اتخذت بعض الإجراءات لنجاح هذه العملية الانتخابية، ومنها أنها سمحت للمرشحين بالإعلان عن أنفسهم عن طريق التلفاز وأيضًا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والسماح لهم بعمل اجتماعات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وأيضًا قامت باتباع إجراءات السلامة الصحية خوفًا من نشر العدوى وهي عن طريق التأكد من أن الشخص الذي يريد التصويت غير مصاب، وأيضًا ارتداء الكمامة والقفازات وأخذ المطعوم. بينما في الأردن كان هنالك تخوف من قبل المواطنين من التصويت خوفًا من إصابته بالعدوى وأيضًا كانت هنالك إشاعات عن ازدياد أعداد المصابين وقلة الأشخاص الذين تم إعطاؤهم المطعوم ما أدى ذلك إلى تدني نسبة الاقتراع عن السنوات السابقة ولم يكن هنالك مشاركة للأحزاب في الأردن

التوصيات

1. **إجراء أبحاث أو دراسات من قبل جهات مستقلة** لمعرفة أسباب تدني المشاركة في العملية الانتخابية والعمل على حلها أو تحسينها: وهذه تعتبر من إجراءات التقييم والمتابعة لتلمُّس المشكلة والعمل على حلها لأنه إذا لم نتلمس المشكلة من المواطنين فلن نستطيع حلها ولن يكون هنالك تطور وتقدم في المشاركة السياسية ونحن نعمل على أن نحسن من هذه العملية لما لها من أثر كبير في الدولة ككل. وهنالك أبحاث ودراسات وتقييم لأسباب تدني المشاركة في العملية الانتخابية، ولكن هذه الأبحاث والتقييمات لم تكن لجميع فئات المجتمع، إذ اقتصرت على فئات محددة وهي الشباب، وفتح باب أمام الشباب للتحدث عن أسباب تدني نسبة المشاركة ولم يتم السماع إلا في أماكن قليلة من قبل الفئات الأكبر سنًّا. وهنالك برامج لتوعية الشباب وحل بعض المشاكل التي تكلموا عنها، ولكن هنالك فئات لم تتح لها الفرصة لتتكلم عن المشاكل والتحديات التي تراها ولم يتم التعامل معها. وإذا تم حل هذه المشكلة فسوف تزيد المشاركة الانتخابية وسوف يتم تفادي الأخطاء في الانتخابات وأيضًا سوف تزيد ثقة المواطنين بالديمقراطية وبأننا قادرون على أن نمارسها بشكل أفضل إذا تم تفادي الأخطاء.

2. **السماح للمغتربين في الخارج بالمشاركة في الانتخابات النيابية** بطريقة الحضور الشخصي إلى مراكز الاقتراع حيث لا يوجد سبب قانوني يمنع من ذلك، مع ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص، وهما الهيئة المستقلة للانتخاب لإصدار التعليمات الخاصة بمشاركتهم وفق ما يتناسب مع ما هو معمول به في الأردن، ووزارة الخارجية لإجراء الترتيبات اللازمة مع الممثليات الخارجية. إلى جانب زيادة مدة الانتخابات لتكون أكثر من يوم لكي يتمكن أغلب الناخبين من التصويت.

3. **عمل منصة للتواصل الاجتماعي أو موقع إلكتروني معتمد للهيئة المستقلة** للانتخاب لنشر أسماء المرشحين وبرامجهم الانتخابية. إلى جانب تطوير عملية الانتخابات ليصبح التصويت إلكترونيًّا.

4. عمل برامج توعوية بشكل موسع تشمل كل فئات المجتمع عن أهمية الانتخابات وأثرها في الناخب وأيضا برامج توعوية أيضًا للمرشحين عن آلية عمل مجلس النواب. إلى جانب إشراك الإعلام لنشر أهمية الانتخابات ودورها الفعال في تطوير الديمقراطية، والعمل على توعية المجتمع بأهمية الأحزاب ودورها الفعال في العملية السياسية ودعوة المواطنين للمشاركة فيها.

الخاتمة

لا شك أننا جميعًا نهتم بتطوير المشاركة السياسية وتعزيز مبدأ الديمقراطية والنهوض بأوطاننا إلى الأفضل، ولا يوجد هناك أحد لا يتمنى أن يكون المكان الذي يعيش فيه وينتمي إليه يسمع الرأي والرأي الآخر، ويمارس فيه الديمقراطية في أبهى صورها، وأن يكون له دور في المشاركة وصنع القرار، وهذه الورقة ليست من باب التنظير وإنما هي من باب التحسين، وهذا دليل على حبنا لأوطاننا والنهوض بها، وفيما سبق تم ذكر بعض الحالات التي لو تم النظر إليها بعين الاعتبار والأخذ بها فسوف تتم ممارسة الديمقراطية بشكل أفضل

هوامش

1 المملكة 2020، نسبة الاقتراع النهائية 29.9% بعد إغلاق الصناديق في الانتخابات النيابية، 20 https://www.almamlakatv.com ، November 2023,

2 معهد البحرين للتنمية السياسية https://www.bipd.org/publications/Articles/1456153.aspx

3 معهد البحرين للتنمية السياسية https://www.bipd.org/publications/Articles/1456153.asp

4 تطور الحياة النيابية في الأردن https://www.ammonnews.net/article/581339

5 قانون الانتخابات نص المادة 3، https://bit.ly/47EoqBQ

6 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1976 نص المادة 25
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

7 عدد المغتربين الأردنيين، https://bit.ly/41Z8N9Y

8 قانون الانتخابات نص المادة 30، https://bit.ly/47EoqBQ

9 مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2021، https://bit.ly/3vFmNda

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.